حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 525 الأربعاء 8 مارس 2023

البالغ إجماليها 10 إلى 20%

طرح خاص للحصة الإضافية من المصرية للاتصالات بحد أقصى 3% لكل مستثمر

توجيه نسبة للاكتتاب العام على الأفراد لم يحسم حتى الآن

حسم جدوى البيع قبل شهر رمضان والتركيز على المؤسسات الإقليمية خاصة الخليجية

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

علمت نشرة حابي أن الحكومة المصرية من المقرر أن تحسم جدوى بيع حصة إضافية تتراوح بين 10 إلى 20% من الشركة المصرية للاتصالات قبل مطلع شهر رمضان.

وقالت مصادر مطلعة لحابي إن بنكي الاستثمار الأهلي فاروس وسي أي كابيتال مكلفان باستطلاع شهية المستثمرين، والسعي تجاه جذب عروض أجنبية وإقليمية مناسبة خلال أسبوعين على الأكثر .

وأضافت المصادر أنه في حال حسم جدوى قرار بيع الحصة الإضافية، سيتم ذلك من خلال طرح خاص على المؤسسات بحصص متفاوتة لا تزيد على 3%. لكل منها، بهدف توسيع قاعدة الملكية.

وقالت المصادر: "لم يحسم بعد ما إذا كان سيتم توجيه نسبة من الحصة الإضافية المقرر طرحها من الشركة المصرية للاتصالات للطرح العام على الأفراد".

وأكدت المصادر أن الدولة تستهدف في الأساس تدعيم مواردها الدولارية لذلك سيتم التركيز في جولات الترويج على المؤسسات والصناديق الإقليمية والأجنبية، خاصة من الخليج.

وكشفت المصادر أن وزارة المالية لم تختَر بعد المستشار القانوني للطرح، ومن المنتظر حسمه في أقرب وقت، نظرًا لأهمية دوره خلال مرحلة الترويج والتفاوض مع المستثمرين.

كانت وزارة المالية قد قالت في أمس إنها شرعت في دراسة مدى جدوى طرح حصة إضافية في رأسمال المصرية للاتصالات، وذلك في ضوء ما أعلنت الحكومة المصرية بشأن وثيقة سياسة ملكية الدولة والعمل على تعظيم مواردها من خلال الأصول المملوكة لها.

وبحسب البيان، قالت وزارة المالية: "لم يتعد الأمر أكثر من دراسة تمهيدية ما زالت في طور البداية، وأن الأمر ما زال بالمراحل الأولية، ولم تتخذ أي قرارات رسمية بشأنه، وهو الأمر الذي قد تنتهي معه تلك الدراسة إلى عدم جدوى المضي قدمًا في هذا الطرح".

وأهابت الشركة بالمستثمرين اتخاذ الحيطة والحذر في التداول في ضوء المعلومات المفصح عنها.

وتمتلك الحكومة المصرية 80% من أسهم المصرية للاتصالات، بينما تتداول الـ 20% المتبقية بالفعل في البورصة المصرية.

بواقع 5 قروش

متوسط سعر بيع الدولار يرتفع إلى 30.86 جنيهًا

شاهندة إبراهيم

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار أمام الجنيه، خلال تعاملات الثلاثاء، بواقع 5 قروش، ليسجل 30.76 جنيهًا للشراء و30.86 جنيهًا للبيع، مقابل 30.72 جنيهًا للشراء و30.81 جنيهًا للبيع يوم الإثنين.

وصعد سعر العملة الأمريكية في البنك المركزي المصري إلى 30.77 جنيهًا للشراء و30.88 جنيهًا للبيع، بدلًا من 30.72 جنيهًا للشراء و30.83 جنيهًا للبيع.

وعلى صعيد أسعار صرف الدولار في البنوك، أمس، فقد قفز أعلى سعر للعملة الأمريكية إلى 30.83 جنيهًا للشراء و30.88 جنيهًا للبيع، بدلا من 30.78 جنيهًا للشراء و30.83 جنيهًا للبيع، في مصرف أبوظبي الإسلامي.

وارتفع سعر الدولار في بنكي مصر والأهلي المصري إلى 30.68 جنيهًا للشراء و30.78 جنيهًا للبيع، مقابل 30.63 جنيهًا للشراء و30.73 جنيهًا للبيع.

وصعد سعر الدولار إلى مستوى 30.78 جنيهًا للشراء و30.88 جنيهًا للبيع، في بنوك: كريدي أجريكول وقناة السويس والمصرف المتحد والمشرق والكويت الوطني والمصري لتنمية الصادرات والاستثمار العربي وأبو ظبي التجاري والتجاري الدولي والإمارات دبي الوطني والمصرف العربي الدولي والإسكندرية والأهلي المتحد وفيصل الإسلامي وقطر الوطني وhsbc.

زادت إلى 600% من حصة كل بلد

صندوق النقد يرفع حدود الاقتراض لمساعدة الدول الأكثر ضعفًا

رويترز

قال صندوق النقد الدولي إن مجلسه التنفيذي وافق على زيادة مؤقتة في الحدود السنوية والتراكمية للقروض التي يمكن للدول الأعضاء أن تحصل عليها من الصندوق لمساعدتها في مواجهة ظروف استثنائية صعبة وضبابية.

وفي إعلان في وقت متأخر يوم الإثنين، قال الصندوق إن حدود الإقراض التراكمية زادت إلى 600% من حصة كل بلد، أي مساهمته في الصندوق، من 435% سابقًا. وتم رفع حد الإقراض لمدة 12 شهرًا إلى 200% من 145% سابقًا.

وقال الصندوق، في بيان، إن هذه التغييرات ستمكن الدول الأعضاء "خاصة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي تواجه ضغوطًا وضعفًا في التمويل متزايدة" من الحصول على مزيد من الدعم المالي من الصندوق.

وأضاف الصندوق، الذي يبلغ إجمالي قروضه المتاحة نحو تريليون دولار، إن المجلس التنفيذي ناقش أيضًا تغييرات محتملة في حدود الإقراض الخاصة بالصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر، وهو ذراع الصندوق للإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل.

وأضاف أنه سيراجع حدود قروض الصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر بمجرد أن تتعهد البلدان الأعضاء الأكثر ثراء بموارد إقراض إضافية كافية للصندوق. ورفعت تلك الحدود آخر مرة 45% في 2021.

في لقاء أمس

موانئ أبو ظبي تبحث إقامة مناطق لوجيستية وتشغيل أرصفة في اقتصادية قناة السويس

حابي

تبحث مجموعة موانئ أبو ظبي العمل مطورًا صناعيًا وإقامة مناطق لوجيستية، وكذلك تشغيل أرصفة داخل الموانئ والمناطق الصناعية التابعة لهيئة قناة السويس خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وليد جمال الدين، مع رئيس القطاع الدولي لمجموعة موانئ أبو ظبي، أحمد المطوع، أمس، بحضور السفيرة الإماراتية، مريم الكعبي.

وذكر بيان لاقتصادية لقناة السويس أن مجموعة موانئ أبو ظبي تتطلع لتعزيز التعاون في ظل ما تتمتع به المنطقة من مقومات "فريدة" لأن تصبح مركزًا لوجيستيًا إقليميًا وعالميًا، فضلًا عن جاهزية الموانئ التابعة في منطقتي السخنة وبورسعيد المتكاملتين لاستقطاب مشغلي الموانئ للاستثمار بها، وكذلك البنية التحتية والمرافق بالمناطق الصناعية التابعة والحوافز الاستثمارية والضريبية للمنطقة المناسبة لمشروعات صناعية ولوجيستية.

وقدم رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس عرضًا تقديميًا مختصرًا عن أعمال التطوير التي يشهدها ميناء السخنة منها تنفيذ الأرصفة الجديدة التي تستقبل أنشطة متنوعة منها أرصفة متعددة الاستخدامات والرورو والصب السائل وغيرها.

كما تحدث عن الأعمال الجارية في ميناء العريش، المنفذ البحري الوحيد لشمال سيناء، والذي يسهم في تنمية شبه جزيرة سيناء من خلال الاستفادة بالمنتجات السيناوية التي تصدر للأسواق الخارجية، بجانب استقطابه لمشروعات الصب الجاف وصوامع لتخزين الأسمنت مما يسهل عمليات النقل من ميناء العريش على شرق المتوسط للدول المجاورة تلبية لاحتياجات أسواقها من هذه المنتجات.

كما استعرض جمال الدين الأعمال الجارية في موانئ الأدبية وشرق وغرب بورسعيد والطور والعمل على استقطاب استثمارات خلال الفترة المقبلة، والعمل على توطين الصناعات المستهدفة خلال 2020-2025؛ تبعًا لرؤية الهيئة لسد احتياجات الأسواق الإقليمية والمحلية من هذه الصناعات كصناعات السيارات والوقود الأخضر والجرارات الكهربائية والغذائية وغيرها.

ولفت إلى الموقع الاستراتيجي الذي يتميز به ميناء شرق بورسعيد على شرق المتوسط مما يجعله الميناء الأقرب للأسواق الأوروبية والإقليمية.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- الأمين العام لأوبك: الطلب الصيني سيزيد بين 500 و600 ألف برميل يوميا هذا العام
- الأسهم الأمريكية تغلق على تراجع جماعي بعد تصريحات باول حول أسعار الفائدة
- سهم باكين يقفز 4.89% بعد رفع الأصباغ الوطنية لسعر عرض الاستحواذ إلى 34 جنيها
- إيرادات قناة السويس ترتفع 41.6% إلى 1.5 مليار دولار في يناير وفبراير
- هيئة الشراء الموحد توقع بروتوكول تعاون مع اتحاد المستشفيات العربية

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 525 الأربعاء 8 مارس 2023

خلال العامين المقبلين

مؤسسة التمويل الإفريقية تخطط لاستثمارات بقيمة مليار دولار في مصر

شنودة: ندرس فرصة تمويل بعض المشروعات التي يروج لها الصندوق السيادي

رنا ممدوح

قال سامح شنودة، الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار بمؤسسة التمويل الإفريقية، إنها تدرس حاليًا فرصة تمويل بعض المشروعات التي يروج لها صندوق مصر السيادي.

وأشار شنودة، في حوار مع جريدة حابي ينشر بالعدد الأسبوعي الأحد القادم، إلى وجود محادثات دائمًا مع صندوق مصر السيادي، خاصة في المشروعات الخاصة بالطاقة المتجددة وأيضًا في مجال النقل.

وقال الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار بمؤسسة التمويل الإفريقية إنها ترصد استثمارات تتراوح بين 1.5 مليار دولار إلى 3 مليارات دولار سنويًا، وأوضح أنها تتوزع حسب الفرص الاستثمارية.

وكشف شنودة أن المؤسسة تعتزم ضخ استثمارات بأكثر من مليار دولار خلال العامين القادمين في مصر، ولفت إلى أن قيمة استثماراتها الحالية في مصر تبلغ 300 مليون دولار.

وأشار إلى أن المؤسسة تدرس حاليًا مشروعًا حكوميًا في مجال المواد الأولية مثل الفوسفات، وأكد أن الاستثمارات المرصودة لمصر تتوزع بين مشروعات الحكومة والقطاع الخاص.

سامح شنودة الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار بمؤسسة التمويل الإفريقية

وعن التعاون بين المؤسسة والقطاع الخاص، قال إنها ساهمت في شركة إنفنيتي التي تمتلك 5 محطات طاقة شمسية في منطقة بنبان؛ بغرض التوسع في إفريقيا بمجال الطاقة المتجددة.

وأكد شنودة أن انضمام مصر كأول مساهم سيادي في شمال إفريقيا إلى المؤسسات يعطي دافعًا للاستثمار داخلها في مجالات مختلفة.

وكانت مؤسسة التمويل الإفريقية قد أعلنت صباح أمس انضمام مصر إليها كأول مساهم سيادي من شمال إفريقيا.

وذكرت المؤسسة، في بيان أمس، أن مساهمة مصر باعتبارها دولة عضوًا في مؤسسة التمويل الإفريقية، وتمثيلها الوشيك في مجلس الإدارة يعزز تنوع المساهمين من عموم إفريقيا وتنوع أعضاء مجلس الإدارة وطاقم الإدارة، والذي يضم الآن حكومات ومؤسسات تمويل التنمية، وهيئات الاستثمار.

وقال وزير المالية، الدكتور محمد معيط إن مساهمة القاهرة "شهادة ثقة في قدرة مؤسسة التمويل الإفريقية لإحداث تأثير تحويلي في مصر وإفريقيا بشكل عام"، مضيفًا: "نتطلع إلى تعزيز شراكتنا مع المؤسسة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية قيد الإعداد".

تستمر 5 سنوات

البنك المركزي يعلن قواعد مبادرة تمويل الصناعة والزراعة بعائد 11%

العميل يتحمل كامل التكلفة حال زيادة أجل التمويل عن مدة المبادرة

حابي

أبلغ البنك المركزي المصري، البنوك المحلية بمحددات المبادرة التمويلية الجديدة، الصادرة عن وزارة المالية لصالح شركات القطاع الخاص العاملة بالأنشطة الصناعية والزراعية بسعر عائد 11%.

وذكر البنك المركزي، في كتاب دوري موجه للبنوك، أن القيمة الإجمالية للمبادرة تبلغ 150 مليار جنيه منها 140 مليارًا لتمويل عمليات رأس المال العامل، و10 مليارات لتمويل شراء الآلات والمعدات.

وذكر المركزي، أمس، أن مبلغ المبادرة ينخفض بنسبة 20% كل عام، ويبلغ الحد الأقصى لها 5 أعوام، وفي حال امتداد التمويل لفترات أطول بعد انتهاء مدة المبادرة يتحمل العميل تكلفة التمويل كاملة.

وأوضح البنك المركزي أن المبادرة تستفيد منها الشركات والمنشآت العاملة بالأنشطة الصناعية والزراعية وإنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة وتشمل: الشركات الكبرى والمتوسطة وفقًا للتعريف الصادر عن البنك المركزي المصري، والشركات والمنشآت الصغرى المرتبطة بكيانات متوسطة أو كبرى، المصانع داخل المناطق الحرة، والجمعيات التعاونية العاملة في المجال الزراعي والتي لديها يسمح النظام الأساسي لها بالاقتراض.

مبلغ المبادرة ينخفض 20% سنويًا

الحد الأقصى للعميل الواحد والأطراف المرتبطة 112.5 مليون جنيه

وأضاف المركزي أن الحد الأقصى للتمويل ضمن المبادرة للعميل الواحد يبلغ 75 مليون جنيه، وللعميل الواحد والأطراف المرتبطة 112.5 مليون جنيه، تشمل تمويل رأس المال العامل وشراء الآلات والمعدات في ضوء حجم الأعمال والقواعد المصرفية المنظمة، وبحد أقصى التعامل مع بنكين فقط، ويتم تسجيل بيانات العميل على النظام الإلكتروني الخاص بالمبادرة لدى البنك المركزي لإحكام الرقابة على تلك الحدود.

وأكد البنك المركزي إتاحة التمويل للعملاء بعد الحصول على المستندات اللازمة والضامنة للحصول على القرض، وعدم الربط بين التسهيلات الممنوحة ضمن مبادرة وزارة المالية الجديدة وتسهيلات المبادرة السابقة لدعم القطاع الخاص بسعر عائد 8%.

ونبه البنك المركزي إلى حظر استخدام التسهيلات الممنوحة في إطار هذه المبادرة في سداد أي مديونيات أخرى، مضيفًا أن آلية تعويض البنوك المشاركة في المبادرة ستكون بعائد 1% فوق سعر الائتمان والخصم لدى البنك المركزي، وتتحمل وزارة المالية الفارق (سعر الائتمان والخصم + 1% – 11%).

وقال المركزي إنه سيتم تعديل سعر العائد وفقًا لما يراه البنك في حال تصنيف العميل غير منتظم أو إجراء جدولة للمديونية الحاصل عليها ضمن مبادرة.

وأشار إلى عدم تحمل وزارة المالية عوائد التأخير المحتسبة على تسهيلات العملاء ضمن المبادرة، مؤكدًا أنه يجب على البنك الحصول على موافقة العميل المستفيد على مشاركة بيانات التسهيلات الممنوحة له في إطار المبادرة مع إدارة التمويل بوزارة المالية.

تعديل سعر الفائدة والاستبعاد من المبادرة حال عدم انتظام السداد أو جدولة المديونية

وزارة المالية لن تتحمل عوائد التأخير المحتسبة على التسهيلات ضمن المبادرة

ولفت المركزي إلى التزام البنك الذي لا يراجع الجهاز المركزي للمحاسبات حساباته بإصدار شهادة معتمدة من رئيس قطاع المراجعة الداخلية والرئيس التنفيذي للبنك، بشكل ربع سنوي بقيمة التعويض عن فارق سعر العائد، بينما تصدر البنوك التي يتولى المركزي للمحاسبات مراجعة حساباتها تلك الشهادة من الجهاز.

وطالب البنك المركزي البنوك بموافاة قطاع العمليات المصرفية لديه بقيمة التعويض المطلوب عن فارق سعر العائد خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي لانتهاء الفترة الربع سنوية المستحق عنها التعويض.

كان مجلس الوزراء قد أعلن مطلع العام الجاري، إطلاق مبادرة جديدة لدعم القطاعات الإنتاجية "الصناعة والزراعة" بقيمة 150 مليار جنيه بسعر فائدة منخفض 11%، تتولى وزارة المالية إدارتها والإشراف عليها.

لإقامة مستشفى على مستوى عال

مدبولي يكلف بسرعة توفير قطعة أرض بمساحة 100 ألف متر مربع لمستثمر قطري

حابي

كلف رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، وزير الإسكان، الدكتور عاصم الجزار، بسرعة توفير قطعة أرض بمساحة تتراوح من 50 ألف إلى 100 ألف م2، لأحد كبار المستثمرين القطريين، كان قد طلبها في أثناء الزيارة الرسمية إلى الدوحة مؤخرًا.

وأوضح رئيس الوزراء أن المستثمر القطري يستهدف إنشاء مستشفى على مستوى عال لتقديم خدمة طبية متميزة؛ لافتًا إلىً أنه يمتلك عددًا من المستشفيات في قطر، بالشراكة مع كبريات المؤسسات الطبية العالمية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء مع وزير الإسكان أمس؛ لمراجعة موقف إجراءات وقواعد تحصيل مستحقات الدولة فيما يخص الأراضي التي انضمت لأحوزة بعض المدن الجديدة، وكذا موقف توفيق أوضاع الحائزين للأراضي.

وقال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع ناقش كل ما يتعلق بموقف تنفيذ إجراءات وقواعد تحصيل مستحقات الدولة من المواطنين المتواجدين على تلك الأراضي، في ضوء القرارات الجمهورية الصادرة بشأن نقل ولاية مساحات من الأراضي التابعة لبعض الجهات لضمها لأحوزة عدد من المدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وأضاف سعد أن الاجتماع تناول الموقف التنفيذي للقرارات الجمهورية المتضمنة ضم أراض لأحوزة بعض المدن، وموقف المخططات الاستراتيجية للمساحات المنضمة لتلك المدن، إضافة إلى موقف ميكنة إجراءات تقنين الأوضاع للطلبات المقدمة من المواطنين في هذا الشأن، فضلًا عن البت في الطلبات المقدمة، إضافة لموقف الأراضي الشاغرة ببعض المدن الجديدة.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- مجموعة &e تسجل 10 مليارات درهم إماراتي صافي ربح في 2022 بنسبة نمو 7.4%
- أيمن سليمان: مصر أصبحت الوجهة المفضلة للسائحين نظرا لانخفاض التكاليف
- هيئة الاستثمار: تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالتعاون مع مركز القاهرة الإقليمي
- الإسلامي للتنمية يتلقى طلبات بقيمة 1.4 مليار دولار لشراء صكوك دولارية
- دلتا للإنشاء توقع عقد تأجير تمويلي مع أبوظبي الإسلامي للتمويل بقيمة 100 مليون جنيه